هل قواعد الحزب هي التي قررت طرد الرفاق العراقيين الهاربين الى الجحيم الامريكي؟

حزب البعث في سورية واجهة اعلامية لتبرير اعمال المسؤولين

محي الدين قصار*

■ مع اعلان القيادة السورية عودة البعث للواجهة السياسية وتوقعاتنا بالتغييرات الجديدة في سورية يقف البعث من جديد على مفترق طرق. وكما سبق له الفشل في اختياراته السابقة يتعرض اليوم لاختبار جديد وقد يكون الأخير في تاريخه النضالي ما لم تواجه قواعده الوضع على حقيقته وتعود لمبادئه الأصيلة. فمنذ أواخر السبعينات شهد الحزب تحولات جذرية في علاقاته مع المجتمع والدولة على السواء. وبات مصطلح «الحزب القائد» لا يعبر الا عن واجهة اعلامية لا عمل لها سوى تبرير أعمال مسؤولي السلطة وتمرير مشاريعهم السياسية. ونكاد نجزم آسفين بأن البعث ونضاله العربي والقومي قد اختزل خلال العقود الثلاثة الماضيات الى منظمة ملحقة بوزارة الاعلام السورية. واخوتنا البعثيون من مواقعهم العديدة هم أكثر من يدرك هذه القضية. وكلما تكلمنا عن الحوار الوطني يسارع أبواق السلطة ليعلنوا بأن الحوار يتم في صفوف «الحزب القائد». والسؤال الذي على اخوتنا البعثيين طرحه على الذات: متى آخر مرة أخذت طروحاتهم أو نقاشاتهم أو قراراتهم على محمل الجد من قبل السلطة السياسية؟ فمتى طبقت آخر قراراتهم ومتى استشيرت قواعدهم؟ وقد حول الأسد الأب وتلاه الأسد الابن البعث واجهزته وكوادره لأختام طابعة لا عمل لها الا أن تضع بصمة الموافقة على أي قرار يريده وأي مشروع يبحث له عن شرعية زائفة. ولنا أن نسأل اخوتنا البعثيين فيما اذا أخذت ارادات البعث يوم دُفع بقواتنا المسلحة الى لبنان، أو يوم أعلنت سورية من موقفها من الحرب العراقية الايرانية؟ أم تراهم كانوا موافقين على تحالف الأسد مع القوات الأمريكية بحجة «تحرير الكويت»؟ أم ترى أن قواعد الحزب هي التي قررت أن يعاد الرفاق الهاربون من الجحيم الأمريكي في العراق الى جحيمهم أو يسلموا للمحتل وكل هذا تحت شعار «مواجهة الهجمة الأمريكية الشرسة». أم علينا ان نتساءل ما الذي حل بفكرة القومية العربية ونحن نرى قواتنا تخرج من لبنان الشقيق مكرسة بتصرفات قيادتنا السياسية كل ما يناقض مفاهيم الوحدة والمصير العربي المشترك. وكيف تتفق مبادئ البعث مع كل السياسات التي تلت هذا الخروج من سواء التي تكرس الانشقاقات بين القطرين السوري واللبناني، أو سواء محاولات البلطجة التي يمارسها مع الدول المجاورة الأخرى ودول الخليج.

كما دعي البعث لـ«يبصم» موافقا على تعيين الابن رئيسا وتحويل الجمهورية الى ما يسميه السوريون «جملوكية» دعي السنة الماضية يصفق على قرار اطلاق يد الأسد الصغير. فعاد كل من الرفاق الى بيته بخفي حنين بعد أن فرض الأسد أسماء من يريد من أصحابه وأصحاب أبيه الذين لم يتمكن من استبدالهم. فعاد الرفاق وقد سلموا قيادة البلاد لحفنة من الشباب أقل ما يمكن أن نصفهم بأنهم لم يحضروا ربطة خبز واحدة في حياتهم لبيتهم، ولم يعرفوا مرة في حياتهم قيمة العمل الكريم.

وهكذا عدنا من جديد لسورية تحت حكم مجموعة صغيرة تتوزع الأدوار والمهمات وتحاول أن تجزئ كل القوى الوطنية والاجتماعية آملة أن تجد في تجزئة هذه القوى بصيص نور ببقائها في الحكم. ففرقت بين المعارضين في الداخل والمعارضين في الخارج فأهل الداخل هم من المغرر بهم والضالين، بينما أهل الخارج هم من الخونة والعملاء. كما فرقت بين التيار الاصلاحي داخل الحزب وبين المعارضين داخل الحزب، فاتهمت التيار الاصلاحي داخل الحزب بأنه تيار رومانسي حالم لا يدرك أن هناك فرقا بين المبادئ والتطبيق، أما تهمة التيار المعارض داخل الحزب فجاهزة فهؤلاء من الحرس القديم الذي لا يريد أن يترك الكرسي للشباب الصغار. والأمثلة كثيرة التي تعكس محاولات هذه الحفنة في تجزيء الوطن أكثر من أن تحصى.

عزلة النظام على المستوى الطائفي:

لقد أدركت هذه القيادة عزلتها عن قواعد الناس واستعملت سلطتها لتسلب الاقتصاد الوطني من كل طاقاته وحولت القطر الى مزرعة لأبناء المخلوف وبضعة من أبناء الأسد. وبعدما مارست تهميش الحزب لعقود طويلة وحاولت استجرار الطائفة العلوية للدفاع عنها ففشلت فشلا ذريعا. تقف هذه الحفنة عارية معزولة داخليا وخارجيا.

فداخليا أدرك أبناؤنا واخوتنا من الطائفة العلوية أن الثوابت الوطنية والقومية التي احترمت في مراحل سابقة وبررت تسلط بعض عناصر الطائفة على السلطة، لم تعد تحترم من قبل هذه المجموعة، فالطائفة العلوية تدرك الفرق الكبير بين تهافتات داخلية على السلطة قد تنقل السلطة من يدي الدمشقي الى يد الحمصي أو يد العلوي أو غيرهم من التراكيب الاجتماعية الداخلية، وبين الوقوف في مواجهة مع الأمة والتنازل عن ثوابتها القومية والوطنية في سبيل السلطة. فاذا كانت هناك لحظات من التاريخ السوري الحديث استطاع النظام أن يوحد بعض الطائفة في صراع الحفاظ على السلطة بيده، لكن لم تكن هناك شبهة تلقى على عاتق الطائفة في هذا الصراع، فقد تمكنت دائما الطائفة من احترام الثوابت الوطنية والقومية وبقي هذا الصراع صراعا على السلطة لا ينال من هذه الثوابت. أما اليوم فقد تخلت المجموعة الحاكمة عن هذه الثوابت الوطنية والقومية، ولم يبق للنظام سوى مشعل وجبريل يبقيهما وأمثالهما كورقة توت وحيدة تنتظر أن تسقط كما سقط قبلها لواء اسكندرون والرفاق في العراق ومناضلو الأكراد والسلسلة طويلة. فالنظام مستعد للبيع والشراء بكل شيء بغية الحفاظ على كرسي الحكم، وسيطرة العائلة عليه.

أما الطائفة العلوية فقد أدركت هذه اللعبة وعري النظام منذ فترة، وهي مؤمنة بأن هناك فرقا شاسعا لا تتخطاه بين الصراع على السلطة داخليا وبين التضحية بالوطن في سبيل السلطة. وقد مارس الأسد طويلا محاولات التخويف والتلويح بالفوضى والحرب الأهلية كلما تكلم عن الفوضى القادمة في حال تهديد كرسيه، وحاول أن يخلق تطابقا زائفا بين مصالحه ومصالح الطائفة. ولكن الطائفة تدرك أن هناك استحالة لاستمرارية الحالة القائمة، وأن تغييرا حتميا قادما، وأن العيش في خيمة وطن ديمقراطي تعددي أشرف وأسمى من العيش تحت رحمة العائلة الحاكمة ونظام أقل ما يقال عنه في الشارع السوري بالعمالة. ومن هذا الادراك العميق لدى الطائفة للثوابت الوطنية نرى عزلة النظام، ومن مواقف الطائفة المشرفة نجد أن نسبة المعتقلين السياسيين من أبناء الطائفة في سجون الأسد قديما وحديثا تتجاوز نسبة تعداد الطائفة الى عدد السكان في سورية. والنظام أكثر الناس ادراكا لعزلته حتى داخل الطائفة وخوفه منها. ومن هنا نجد أن مقدار القمع داخل الطائفة يتجاوز في كثير الأحيان القمع خارجها.

وقد يفيد التنويه هنا على أن عدد المنتسبين للقوات المسلحة من أبناء الطائفة ليس بالمؤشر الحقيقي لشعبية القيادة في الطائفة. وليس بالدليل على دعم الطائفة له. ولا يعكس انخراط النظام في دعمه للطائفة ومصالحها، فأبناءنا من الطائفة الذين ينتمون للقوات المسلحة بشكل أو بآخر ما زالت شروطهم المعاشية لم تتحسن. فهؤلاء ما زالوا يعيشون في ضواحي دمشق أوضاعا اقتصادية مشابهة لتلك التي دفعت آباءهم للالتحاق بالقوات المسلحة والرحيل من الريف السوري قبل نصف قرن. وما زالوا يشعرون بالأزمة الاقتصادية ولا يجدون منفذا لهم سوى بالالتحاق بالقوات المسلحة. ومما لا شك فيه أن هناك تحسنا واضحا لكثير من العائلات التي تموضعت مصالحها مع العائلة الحاكمة لعقود طويلة. ولكن ما زال الوضع الاقتصادي للعامة الغالبة من أبناء الطائفة لا يوازي أبسط الطبقات من الطوائف الأخرى. وعلى من يشك بهذه القضية أن يتساءل عن المهارات والحرف التي أمنتها الدولة كعملية تأهيل لأبناء هذه الطبقة. فاشتباكات عصابات حي ((86 الشهير مثال واضح على الأزمة التي يعيشها أبناؤنا من هذه الطائفة. وان كان التطوع بالجيش هو المخرج من قرى الساحل قبل أربعين عاما فاليوم يبقى هو المخرج ذاته لأبناء الحي 86 من وضعهم الاقتصادي المأزوم. وهذا الوضع لم يكن نتيجة مؤامرة أمريكية ولا نزعة من نزعات شيراك الشخصية. بل كان سياسة عامدة متعمدة مقصودة لذاتها من قبل الأسدين الأب والأبن. فالهدف الأول وراء هذه الوضعية أن يؤمن النظام مصدرا يزوده باليد العاملة الرخيصة وعناصر الأمن والقوات المسلحة التي يعتقد «القائد» زيفا ولائها الأعمى له بناء على ولاءات طائفية محضة. وان أعلن غزالة أنه مستعد للشهادة «لان يضحي في سبيل النظام ورجاله ولكنني لا أظن أن أحدا من أبنائنا في الطائفة ممن يلتحقون بالجيش مستعد أن يضحي من أجل حكم العائلة الأسدية.

وعزلة النظام هنا كبيرة وهو في سعي حثيث للالتفاف عليها قدر الامكان فنرى أنه خلال الوزارات المتعاقبة يحاول أن يعيد مسرحية أبيه الذي مارسها النظام في مطلع السبعينات في تحالفاته مع البرجوازية المدنية. ومن هنا نرى أنه خلال الوزارات المتعاقبة يحاول أن يوكل ادارة الوزارات التقنية لأبناء العائلات المدنية الكبرى فنجد الكثير من أسماء هذه العائلات تستعمل كوزراء تكنوقراطيين لا يملكون أي وزن سياسي حقيقي بل هم أقرب للمدراء منهم للوزراء. فيجعل منهم واجهة يحاول من خلالهم أن يخلق لنفسه طبقة مزيفة تعتقد بأن مصالحها مرتبطة باستمرارية نظامه. ويوهم النفس بشعبية زائفة.

لم يبق سوى الحزب لزجه في وجه المدفع:

واليوم يهيئ النظام نفسه لموجات متعاقبة من المحاسبة عن جرائمه الدولية واستحقاقات داخلية واقليمية قد تجعل منه حالة مكررة لما حصل للقادة الصرب ومسؤولياتهم امام المحاكم الدولية. وتحضيرا لهذا اليوم يحاول النظام أن يجد عمقا يدافع عنه. فبعد فشله بتوظيف الطائفة وادراكه محدودية قدرات أبناء العائلة والمغتنين عن طريقه وعلى أكتاف الشعب السوري؛ ومعرفته التامة بلامبالاة الشارع السوري بحكمه أو الدفاع عنه يتجه اليوم ليعيد حزب البعث العربي الاشتراكي للواجهة بعد عقود طويلة من التهميش. هذا يذكرني بمطلع الثمانينات عندما حول النظام كل بعثي الى مخبر وطالبه بحمل السلاح دفاعا عن حكمه.

ولكن المشكلة اليوم أن استجابة البعث لطلباته ستكون بمثابة من يقفز على زورق غارق عوضا عن الهرب منه. فكما ارتكب البعث في العراق خطأ قاتلا عندما فشل في التمييز بين صدام حسين كنظام والحزب كقوة فاعلة في المجتمع سيرتكب البعث اليوم خطأ سيتحمل مسؤوليته التاريخية ان سمح لذاته بأن يتحول من جديد لهيكل مدافع عن النظام مقابل فتات تحصل عليها بعض قيادات البعث. فالبعث اليوم يملك الكثير من الأوراق التي يمكنه أن يؤثر فيها على القرار السياسي والشعبي. وحري بأبنائه أن يكونوا طليعة التغيير. ان مفهوم الحزب القائد الزائف سيتحول الى حقيقة ناصعة البياض اذا وضع موضع التنفيذ لا لتبرير استمرار الغلط بل لاستلام زمام عملية التغيير نفسها. وكوادر البعث يتحملون المسؤولية الأكبر لقدراتهم التنظيمية ولموقعهم من القرار السياسي. وسيكون أقل كلفة تميزهم بقرارهم وتبنيهم التغيير عوضا عن الغرق مع مركبة النظام الغارقة.

ان الجرائم التي يرتكبها النظام اليوم والتي سيحاسب عليها داخليا وخارجيا لم تعد قابلة للطي والنسيان فلن تزيد شعبنا الا رغبة بالقصاص ولن يتمكن النظام الدولي الحقوقي المدني من التغاضي عنها كما فعل في الثمانينات. والتلويح بالحصانة الديبلوماسية أو بالسيادة الوطنية بكل شاردة وواردة أمر أكل الزمان عليه وشرب، فلاحصانة الديبلوماسية حمت «بينوشه» ديكتاتور تشيلي العتيد ولا السيادة الوطنية منعت القيادات الصربية من طائلة عقاب المجتمع الدولي. كما أن صم الآذان عن نداءات المصالحة الوطنية التي يمارسها النظام كانت اقصر السبل لتكريس عزلته. فلن تبقى أيادي القوى الوطنية التي رفضها سواء من بقايا ربيع دمشق أو من موقعي اعلان دمشق أو غيرهما ممدودة له الى الأبد. واليوم وقد أودع معظم هؤلاء السجن فمن أين له أن يجد التواصل ووحدة الصف الداخلية يوم يحتاجهما للدفاع عن كرسيه؟

ان البعث يملك الكثير من الأوراق وكثير من هذه الأوراق تتفق بشكل كبير مع مبادئه ومرتكزاته الأساسية. فلا بد لقواعده من وقفة مشرفة مما يجري حولهم. فتدهور الحالة الاقتصادية لطبقاتنا الكادحة وترهل المؤسسات التي ينبغي أن تكون المدافع الأول عن هذه الطبقات مثل نقابات العمال ونقابات الفلاحين وغيرهما من مؤسسات المفترض انتماؤها للمجتمع المدني يبقى الشغل الشاغل لكوادر الحزب. فالبعث لم يتمكن حتى اليوم من تقديم نموذج حقيقي لهذه القوى الشعبية يحتذى، ولم يدع هذه القوى تتخذ زمام الأمور وتدافع عن مصالحها بذاتها. والسؤال يبقى مطروحا فيما اذا كان البعث قادرا على ريادة التغيير أم أنه سيتحول من جديد الى ختم تصديق للحكم. لقد رأينا الاسلاميين في السجن ورأينا العلويين والشيوعيين، فهل لنا أن نرى البعثيين يعلنون فكرهم ومواقفهم الى جانب الشعب وفي مواجهة النظام؟ أم أن البعث مات تحت حكم الأسد وأولاده كما ماتت فكرة الوحدة في لبنان تحت وطأة الظلم والنهب والقتل والارهاب الذي مارسه النظام في لبناننا الشقيق.

أما وان يستجيب البعث لأوامر الأسد ويعود كما عاد في الثمانينات ليتحول لمجرد حام للسلطان ومصفقا له في كل شاردة وواردة فانه سيكون بمثابة سقوط آخر قلاع الفكر القومي والعربي فسيكون ذلك تأكيدا جديدا عن عجزه الداخلي. ان هذه الخيارات المطروحة تتمثل بخيارين لا ثالث لهما. فعلى البعث اليوم أن يختار بين الشعب وثلة الحكم العائلية المتسلطة على مقادير البلاد.

فاذا كان شاعر دمشق الكبير يقول

يصلب الأنبياء من أجل رأي
فلماذا لا يصلب الشعراء

فهل لي أن أقول

يثور الناس من أجل رأي
فمتى تثورون يا الرفاق؟

فهل لكم يا رفاق أن تبدأوا بالتوقيع على اعلان دمشق وذلك أضعف الايمان؟

* اقتصادي وأكاديمي من سورية
kassarm@yahoo.com

الجزيرة العربية... الحرة!

أبو بكر الصغير*

■ في شتاء عام 2004، وتحديدا بعد فترة غير بعيدة من زلزال 11ايلول (سبتمبر)، كنت في زيارة الى الولايات المتحدة بدعوة من الحكومة الأمريكية قصد المشاركة في بعض الندوات الدراسية. تزامن وجودي بالعاصمة واشنطن، وبالضبط في الأسبوع الثاني من شهر شباط (فبراير)، مع ظهور ولأول مرة وقتها ما سمي بمبادرة الشرق الأوسط الكبير، وهي عبارة عن مشروع أمريكي «لاصلاح» عالمنا العربي.

انتظمت حلقات دراسية هامة حول هذه المبادرة، حضرتها وشاركت فيها شخصيا.

لم تجد الولايات المتحدة صورة أفضل لتسويق تدخلها في العالم العربي من غطاء برنامج اصلاحي لشعوبه، مراهنة على احداث تغييرات سياسية وثقافية وحضارية، أو بالأصح «ثورة ثقافية» داخل هذا العالم من شأنها ـ وحسب وجهة نظرها ـ أن تقطع مع ثقافة الارهاب والتطرف والتي كانت هي نفسها دفعت ثمنا غاليا بسببها.

لم تنطلق أو تتأسس المبادرة الأمريكية من عمل أكاديمي أو دراسات استشرافية جدية، بل بالعكس كانت بمثابة مسودة لأجندة اصلاحات تهم منطقتنا العربية تولت اعدادها مجموعة من الخبراء من وزارتي الخارجية والدفاع، اعتمادا بالأساس على معطيات وفرتها بعض التقارير ومن أهمها تقرير التنمية البشرية الذي يصدر عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ويحوي عديد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، نفس هذا التقرير كان محل أخذ ورد ونقاش وردود فعل مختلفة.

ان كل من اطلع على «مشروع الاصلاح الأمريكي»، صدم بهذه السهولة في طرح مسألة بأهمية «الاصلاح» أو «تغيير المجتمعات والشعوب» الأمر الذي جعل الجميع بما في ذلك العديد من السياسيين الأمريكيين أنفسهم يراهنون منذ البداية على فشل المبادرة، وخيبة المسعى، وهو ما تأكد لاحقا، اذ باستثناء بعض العرب من «مثقفي أمريكا» كما اصطلح على تسميتهم، لم يحقق المشروع والى اليوم أي انجاز هام يذكر. مما جعل عديد المبادرات اللاحقة التي جاءت في اطاره تمنى بالفشل على غرار المراهنة على «رموز» سياسية معينة، أو تنظيمات محددة، وكذلك بعث منابر وأصوات اعلامية جديدة كمجلة «هاي» الموجهة للشباب العربي والتي توقفت عن الصدور، واذاعة «سوا» وحتى القناة التلفزيونية «الحرة» التي رصدت لها ميزانيات خيالية بعشرات الملايين من الدولارات هي اليوم محل تحقيقات بعض لجان الكونغرس عن جدوى احداثها وكذلك عدم كسبها الاشعاع المرجو لها في الشارع العربي.

بالمناسبة فان تسمية القناة بـ«الحرة»، لا أعتقد أنه جاء مصادفة، ومتى كان أبناء العم سام يقومون بعمل ما لله في سبيل الله. فهذه القناة ولدت وجاءت بعد «الجزيرة» التي وفي رد فعل على مضامينها من قبل بعض الجهات الخليجية برزت فيما بعد ومنافسة لها قناة أخرى سميت «العربية»، وبلا شك وحسب اجتهادي الشخصي ليستكمل أصحاب القرار في واشنطن الجملة المفيدة فكروا في وصف «الحرة» ليصبح عنوان سمائنا الفضائية العربية بـ: «الجزيرة... العربية.. الحرة».

قبل أسابيع وصلني ملف هام صادر عن مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية يعرض برنامجا مهما «لتطوير واصلاح» وسائل الاعلام العربية من خلال برامج ومساعدات تقدم الى المؤسسات الاعلامية الخاصة.

لما كنت صاحب مؤسسة اعلامية مستقلة وخاصة ـ من الواضح أنها تشد الاهتمام ـ تم عرض علي دعم ومساعدة في اطار البرنامج المذكور ضمن ميزانية السنة الحالية 2006 . ولم أر من المبالغ المقترحة والمعروضة الا أرقاما بعشرات بل مئات آلالاف من الدولارات. يكفي أن أوافق وأحصل عليها أنا عبدكم الفقير الذي مصاريفي وحساباتي تحسب بالدنانير واذا بلغت المئات أصاب بوجع رأس.. فما بالأمر بمبلغ ومن أجل برنامج «ديمقراطي» لسنة واحدة فقط بمئات الآلاف من الدولارات.

عرفت فيما بعد أن صاحب جمعية صغيرة تقول أنها مستقلة تنشط في عالمنا العربي... كان تقدم للبرنامج المذكور وتمكن من مبلغ مالي كبير.

وما دمت كنت اعرفه استفسرت الأمر وسألته ماذا سيفعل بهذه «الثروة» النازلة عليه من سماء أمريكا. فأجابني ببساطة... «سأدفع بها معين كراء مقر الجمعية !!»

نحن كلنا بلاشك ننتصر للاصلاح وللحرية.. ولكن ما هو أهم من الدولارات المواقف الصادقة والعادلة والتي وحدها تضع حدا للظلم والقهر وحتى التخلف وتؤسس لمناخ ديمقراطي سليم.

* كاتب من تونس
boubakersghaier@yahoo.fr

اليمن ديمقراطية بدون ديمقراطيين

د. عبدالله احمد عبدالصمد*

■ حققت موجة المناداة بالديمقراطية في السنوات الأخيرة من القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين نجاحا متميزا. والسبب وراء هذا النجاح حسبما يراه المعنيون هو أن النفس البشرية ميالة بطبيعتها لنيل الحرية اكثر من استعدادها للرضوخ تحت وطأة الاضطهاد والاستعباد والقمع. الا ان هذه الرؤيا لا تعني أن الأنظمة السياسية التي تدّعي الديمقراطية تسعى لتحقيق الديمقراطية وفق ما تبغيه النفس البشرية. فمفهوم الديمقراطية له جذور وأسس متينة راسخة في الذات البشرية، الا أن تطبيقها صعب ومحفوف بالمخاطر.

لا يعد المجتمع الديمقراطي ميدانا للتنافس بين قيادات تسعى لتحقيق أهداف شخصية. فالأنظمة الديمقراطية تترعرع وتزدهر عندما يرعاها أولئك الذين يبذلون الغالي والنفيس من اجل تطبيقها في حياتهم اليومية ـ يضيفون أصواتهم الى أصوات الناس من حولهم، وينتخبون ممثليهم الذين سيؤدون الأعمال اليومية بالنيابة عنهم، ويوافقون على ضرورة الحاجة الى التسامح وتحمل الصعاب، ويرضون بايجاد الحلول للمسائل المستعصية وغير المستعصية عن طريق التفاهم بين أفراد المجتمع.

أصبحت الديمقراطية من الكلمات المألوفة لدى الناس قاطبة، الا أنها كفكرة، ما زالت مبهمة أسيء فهمها واستخدامها في وقت حاولت فيه الأنظمة الاستبدادية والدكتاتوريات العسكرية استثمار التأييد الشعبي من خلال شعارات زائفة تشير فقط الى الديمقراطية. ومع ذلك فان فكرة الديمقراطية أبرزت عبارات شديدة التأثير على النفس البشرية وحفزت رغبة الانسان وفطنته لنيل الحرية والتخلص من الاستبداد، ويمكن لنا أن نرى ذلك في كتب التاريخ القديم والحديث.

ورد معنى الديمقراطية في المعاجم بأنه (حكم الشعب الذي يتسلم مقاليد السلطة العليا وهو الذي يدير دفة الحكم ومن ينوب عنه تحت ظل نظام انتخابي حر). وقد عبر أبراهام لنكلن، أحد الرؤساء الأمريكان، بان (الديمقراطية هي سيطرة الشعب، لتحكم الشعب، من اجل الشعب).

اليمن لم يجرب الديمقراطية من قبل ولم يتعرف عليها الا نظرياً.. لتعلن السلطة بان الديمقراطية في اليمن قد حققت نجاحا باهرا!

ولتفسير هذا السلوك انما هو للاستهلاك الخارجي بدرجة اولى ورئيسية واستجابة لمتطلبات السياسة الخارجية الامريكية للمنطقة والشرق الاوسط بشكل عام.

ويعزو العديد من المراقبين بانها تعود لتعاظم نزعة الحرب التي اجتاحت الولايات المتحدة الامريكية بعد هجمات الحادي عشر من ايلول (سبتمبر). وتعاظم هذه النزعة، لا يمكن فهمها بمعزل عن حيثيات التفكير الاستراتيجي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة.

فكان الانتصار المدوي للكتلة الغربية الذي اعقب انهيار الشيوعية، وتحول التوازن الاستراتيجي، لصالح الولايات المتحدة، عاملا من العوامل الرئيسية في تعاظم مفهوم القوة الامريكية، التي اصبحت الى حد كبير القوة العظمى الوحيدة في العالم. وتبوأت مكانة مهيمنة لم تتبواها اي دولة اخرى في العصر الحديث. فاصبحت نزعة التوسع في السياسة الخارجية واقتحام الساحة الدولية في كل مكان نابعة من الثقة العالية بالنفس.

فظهرت كتابات كمقالة فوكوياما، تعبر عن فكرة (نهاية التاريخ)، والتبشير بانتصار الليبرالية، كنهاية لصراع الايديولوجيات في العالم.. وما على الشعوب لكي تكون من (الفرقة الناجية) الا اعتناق صيغة الديمقراطية الغربية التي اصبحت ذات هيبة ومجد. ونتيجة لعولمة الديمقراطية عنوة دون توفر الشروط اللازمة لتطبيقها، ظهر التناقض بين التنبؤات النظرية بفردوس الديمقراطية وبين نتائج التطبيق التي نجم عنها نتائج مأساوية في أماكن عديدة من العالم.

يقول أستاذ العلوم السياسية في جامعة جورج تاون الامريكية دانيال برومبرغ، ان عولمة الديمقراطية شجعت المجموعات الاثنية او الدينية او القومية على لبس عباءة الديمقراطية. فبسبب المزج بين الديمقراطية وبين الهويات الاثنية والطائفية، ظهرت احزاب قومية وطائفية، تدعي لنفسها الديمقراطية، بينما تتبنى برامج عمل طائفية، وتعارض اعطاء الحقوق للاحزاب الاخرى التي تختلف معها في الانتماء القومي او الديني او الطائفي.

المرحلة تتطلب وعيا سياسيا وحاجة الى ثقافة ديمقراطية، ونشره في كل المنابر وفي وسائل الاعلام المختلفة وفي الثقافة الحزبية، لأن الاختلاف في الرأي او النظرة المغايرة لا يفسد للود قضية، والاعتراف بالآخر علامة صحية والاجتهاد في الرأي ليس معناه التطابق الكلي في النظر الى الامور والقضايا، كل ذلك يجعلنا في حاجة الى الأفراد المستنيرين والى العقول المثقفة والنزيهة، ومن هنا يجب اعادة النظر في بنية المفاهيم الخاطئة في المجتمع واطرها التقليدية السابقة في العمل السياسي والحزبي، واعتبار العمل السياسي واجبا وتكليفا ونكران ذات، وليس مبعث التعالي والتفاخر، كي لا يصبح العمل السياسي عمل من لا عمل له، وللسياسة رجالها واداؤهم تمس حاجات الجماهير ووجودها، مع الأخذ بنظر الاعتبار ان التحالفات والعمل الحزبي والثقافة الديمقراطية، ليست هياكل جاهزة ننقلها متى ما شئنا، بل هي ايمان مشترك بالمبادئ المنبثقة لصالح الشعوب، تدفع السياسي الى العطاء وفق رؤية واضحة لشروط النجاح في الحياة، والسياسة الصحيحة لا تكون بعيدة عن المنطلقات القومية والانسانية، لذا تعتبر التحالفات هي تجاوز للعمل المجزأ سواء جاءت على اسس مشروطة معينة، او جاءت عن طريق التوافقات، عند ذاك لا تكون للحزبية الضيقة حيز للتنفس، ومن ثم تتحول دعاية الأحادية الجانب الى بروباغندا غير مرغوبة لدى الجماهير، والتوافقات السليمة تجعل من الخصوصية الحزبية، رحبة الآفاق ذات آلية متحركة الى الأمام ونحو الأفضل، ويكون مردودها نتائج ايجابية لتلك الأحزاب ولصالح جماهير الشعب.

الديمقراطية السياسية ليست هياكل جاهزة، وليست هي بكساء نرتديه متى ما رغبنا، لأن هناك أزمة للديمقراطية نشأ القصور الديمقراطي منذ قرون نتيجة تراكمات، من تخلف واستبداد وقسوة الحكام وعدم وضوح الرؤية الديمقراطية الحقيقية لدى القوى السياسية، وتجربتنا الديمقراطية وليدة وحديثة العهد، لذا يتصور البعض منا بان الديمقراطية هي بكثرة الأحزاب، في حين هي بتعدد المنابر وتنوع الأفكار في اجواء الحريات المسؤولة، اذا كانت حقوق الانسان جوهر كرامة الانسان، فالديمقراطية تعتبر جوهرة حياته، من الضروري جعل الديمقراطية من مفردات التعامل اليومي فيما بيننا في جميع مجالات الحياة، وبها نجد الحلول المتوازنة والمطلوبة لعلاج مشاكلنا، وتؤدي الحلول السليمة الى استقرار الفرد والمجتمع نفسيا واجتماعيا واقتصاديا، ولن تأتي الديمقراطية الحقيقية الا بالحوار الديمقراطي بين مكونات المجتمعات، وهي مسؤولية من يملكون القدرة على العطاء وانفتاحا اكثر قدرة على استيعاب الآخرين.

يجب ان نقر بأن هناك هوة كبيرة تفصلنا عن العام المتقدم في مجال الديمقراطية، او في مجالات الحياة المختلفة، من الضروري العمل على ردم هذه الهوة، مع الانتباه بأننا من بيئة لها تراثها وواقعها واخلاقها وفيها علاقات اجتماعية وسياسية واقتصادية على نمط موروث معين، تحكمت في نشأتها عوامل عديدة ومتنوعة، ولغرض تضييق الهوة يتطلب مشاركة جماهير الشعب، وتفجير طاقاتها وامكانياتها وتسخيرها في هذا الاتجاه، لكي لا تصدم مع الواقع الجديد والصمود امام المستجدات والتفاعل مع الأحداث، لأن لها قدرة متميزة في تحمل الأعباء. والديمقراطية وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، بعيدا عن المحسوبية والمنسوبية وابعاد الانتهازيين والوصوليين من مواقع القرار، ولتفعيل العدالة الاجتماعية يكون من الضروري عدم فسح المجال للاحزاب، بتدخلات يومية او تفصيلية في شؤون الوزارات والمؤسسات والدوائر .

ومع ذلك كان هناك اعتقاد في أن للنخبة مصلحة في استكمال التطور الديمقراطي.. وأن هذا يدفعها الى الالتزام بقيم الحرية وآليات الديمقراطية حتى بعد أن قصرت في دور أساسي كان مفترضا أن تقوم به وهو نشر الثقافة الديمقراطية في المجتمع.

غير أن التجربة خيبت هذا الأمل وأظهرت أن أغلبية النخبة التي تطالب باستكمال التطور الديمقراطي والوصول به الى نهايته تفتقد الحد الأدني من القيم اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

المشكلة هي أن الأحزاب التي تطالب باصلاح سياسي تحتاج هي الى اصلاح أوضاعها الداخلية.. علي الأقل كي يصدق الناس ما تطرحه عليهم.

فالاصلاح الحزبي الداخلي ضروري للاصلاح السياسي والدستوري.. فالأحزاب تعاني اختلالات ناجمة عن ضعف الديمقراطية في داخلها بدرجات متفاوتة.. ولكن بشكل عام ثبت تجريبيا أن غياب القادة التاريخيين مؤسسي أحزاب المعارضة الأساسية يعرض هذه الأحزاب للخطر بسبب ضعف أو غياب الممارسة الديمقراطية في داخلها.. وعندئذ تفقد المناداة بالاصلاح السياسي والدستوري جدواها في الوقت الذي يستقيل من الأحزاب كل يوم أعضاء وأنصار يهربون من أوضاع لا ديمقراطية يصعب عليهم تحملها ويكفون غالبا عن ممارسة العمل السياسي.. فاذا كنا نريد اصلاحا سياسيا لتوسيع قاعدة المشاركة.. فكيف يستقيم ذلك مع ما يحدث في بعض الأحزاب من تضييق لهذه القاعدة؟

ونوشك أن «نقضي» على الفساد دون أن نلقي القبض على واحد من أولئك الفاسدين، وننشئ وزارات للثقافة وللتنمية السياسية ونعد المناهج للتربية الوطنية لكننا في المحصلة: محلك سر، وهكذا حتى نصل الى وصلة الغناء الوطني الطويلة عن التجربة الديمقراطية دون أن نتمكن من ايراد اسم واحد من أولئك الذين ينطبق عليهم التوصيف الديمقراطي.

ترى أين هي المشكلة، أفي جينات الناس أم في النخبة وآليات انتاجها، هل في خيارات الناس باختيار ممثليهم أم في آليات الاختيار ذاتها؟

هل يمكن القول ان البرلمان والحكومة وسائر أعضاء نادي النخبة القيادية على مختلف مستوياتها أصبحت في سلة واحدة من وجهة النظر الشعبية؟

في الحقيقة لم يعد معقولا أن نذهب الى الانتخابات المقبلة وفق الآلية التي قادتنا الى الانتخابات السابقة، كما لم يعد معقولا أن نبقى «نتحزر» أسماء الفريق الوزاري قبيل التشكيل فتخرج الينا أسماء لا تعرفنا ولا نعرفها. ان لعبة تبادل للمواقع والمواقف تجري الآن مما ينبئ أن لا معايير عامة ديمقراطية تحكم قواعد اللعبة السياسية فهل يمكن أن نقول بأن تلك القواعد لم تعد مقبولة ولا مستساغة؟

حقيقة لا ديمقراطية بلا ديمقراطيين ولا مكان لديمقراطيين بدون قوانين ديمقراطية في الأحزاب والانتخاب والاجتماع وحرية الحصول على المعلومات.

وللأسف فان خطوات الحل تبدو في الكثير من المرات متعثرة وقد تعصف بها احداث عرضية. وهذا يعود الى المعالجات المنقوصة التي لم تدخل الى جذور الازمة. فرغم اتفاق جميع القوى ومعظم الناس على الحاجة لاعادة ترتيب البيت اليمني وتوحيد الجهود على الاهداف الوطنية المشتركة، الا ان الخطوات العملية لتحقيق ذلك الهدف تتم باسلوب عشوائي وتجريبي بطيء.

الديمقراطية ليست تقليعة للاستهلاك الخارجي او وصفة سحرية معزولة عن حياة البشر. الديمقراطية منظومة من القيم التي تشكل في مجموعها ثقافة متكاملة من الاعتدال والتسامح والانفتاح والتكيف واحترام الآراء الاخرى والتعاون والمشاركة والمساومة وايجاد التسويات في العلاقة بين الأنا والآخر داخل المجتمع. وتبني هذه الثقافة يعني التسليم بانه لا يوجد من يحتكر الحقيقة، ومن يقدم اجابة صحيحة وشافية على الاسئلة التي يطرحها الناس. ويعني تجاوز الاطروحات الصارمة، كالتطرف والاقصاء والشخصنة والخضوع الاعمى والرفض العدائي والسلبية والتشاؤم والخوف من المستقبل وعدم الثقة. والسؤال هل نملك ثقافة ديمقراطية؟ السلوك اليومي والممارسة العملية تشير الى توغل البعض في ثقافة غير ديمقراطية، من خلال طرح نظام اجتماعي شمولي بديل او نقيض للنظام القائم قيد التشكل، نظام لا يقبل ولا يعترف بالتعددية السياسية والثقافية ويرفض الانفتاح الثقافي وكل الافكار وانماط السلوك.

ويرتبط التغيير الديمقراطي ايضا بنمو الطبقة الوسطى وبانتشار التعليم العالي والانفتاح على التجارب الديمقراطية في العالم. كما ان التقدم الاقتصادي يحدث نزوعاً نحو الديمقراطية والتعددية، وخاصة انه يرتبط بتغيرات اجتماعية مترافقة مع دخول اجيال جديدة وفئات ذات اهتمامات مختلفة تتطلب